

إستراتيجية محاربة الفساد: تجربة سنغافورة

Anti-Corruption Strategy: The Singapore Experience

برياطي حسين¹، كروشة ايمان²Beriaty housseyn¹, Kerroucha Imen²¹ جامعة عبد الحميد بن باديس (الجزائر)، housseyn.beriaty@univ-mosta.dz² جامعة الجيلالي ليايس (الجزائر)، imen.kerroucha@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/30 تاريخ القبول: 2024/01/04 تاريخ النشر: 2024/01/21

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز المفاهيم الأساسية للفساد وتبيان أسباب الاهتمام البالغ من طرف الدول على حد سواء والمنظمات الدولية للتصدي إليه، باعتباره ظاهرة متفشية في جميع أنحاء العالم وإيجاد الحلول الفعالة لمعالجته. كما هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إستراتيجية مكافحة الفساد في سنغافورة باعتبارها نموذج ناجح في هذا المجال، بالإضافة إلى إبراز أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة.

كلمات مفتاحية: الفساد، مكافحة الفساد، مؤشرات الفساد، سنغافورة .

تصنيفات JEL: O17، D73، K4

Abstract

This research paper aims to highlight the fundamental concepts of corruption and explain the reasons for the great interest of both countries and international organizations to fight against it as a widespread phenomenon throughout the world and to find effective solutions to address it. This study also aimed to shed light on the anti-corruption strategy in Singapore it is considered a successful model in this field, in addition to highlighting the most important lessons learned from this experience.

Keywords: corruption, anti-corruption, corruption indicators, Singapore .

JEL Classification Codes: K4، D73، O17.

المؤلف المرسل: برياطي حسين، الإيميل: housseyn.beriaty@univ-mosta.dz

1. مقدمة:

يعتبر الفساد الإداري ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والنامية خاصة، إذ أصبح يشكل تهديدا عالميا، لما له من خطورة وآثار سلبية في مجالات عديدة اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، فهو يولد آثارا سلبية على النمو الاقتصادي من خلال انخفاض معدلات الاستثمارات لتردد المستثمرين التوجه نحو هذه الدول، ويسهم بطريقة غير مباشرة في تدني فرص العمل وحصول الضرائب، بالإضافة إلى أنه يعتبر عقبة أمام الدول لعدم قدرها على تلبية احتياجات الأساسية للأفراد، كما يؤدي إلى زيادة الفروقات وعدم المساواة وانعدام الاستقرار والثقة في المؤسسات العامة وحتى القانونية.

هذه الانعكاسات الخطيرة للفساد أدت إلى اهتمام بالغ ليس لهذه الدول فقط وإنما تعدى ذلك للمنظمات الدولية لإيجاد حلول فعالة لمعالجته وللتصدي في انتشاره. تعتبر تجربة سنغافورة من ضمن التجارب الرائدة في هذا المجال، وذلك بعد تطبيقها لإستراتيجية فعالة مكنتها من أن تصبح من أفضل الدول في مكافحة الفساد .

وبناء على ذلك ارتأينا أن تكون إشكالية البحث على النحو التالي:

كيف نجحت سنغافورة في مكافحة الفساد وما هي الدروس المستفادة منها ؟

يسعى هذا البحث إلى محاولة تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في التعرف على أهم أسباب الفساد الإداري وتبيان مدى خطورته وآثاره الوخيمة، معرفة الطرق الوقائية لمكافحة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على إستراتيجية مكافحة الفساد في سنغافورة، وإبراز أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة . يرتكز هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، ذلك من خلال التطرق إلى مسار وعوامل نجاح إستراتيجية مكافحة الفساد في سنغافورة وتستعرض الدراسة المحاور التالية: المحور الأول يتناول الإطار المفاهيمي للفساد ثم في المحور الثاني استعراض تجربة سنغافورة في مواجهة الفساد.

2. المفاهيم الأساسية للفساد

1.2 مفهوم الفساد الإداري:

الفساد الإداري مفهوم واسع لا يمكن أن يحويه تعريف واحد، ولذلك ينظر للفساد من خلال مفهوم واسع على أنه الإخلال بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص (الطائي و راضي، 2015، صفحة 20) .

وقد عرفه صندوق النقد الدولي بأنه علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تحصل على الفوائد من هذا السلوك، لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد (السبيعي، 2017، صفحة 186) .

كما حددته منظمة الشفافية الدولية على انه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته (مصطفى محمود، 2012، صفحة 4)، وبالتالي السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الخاص، سواء كانوا سياسيين أو موظفين إداريين بهدف إثراء أنفسهم أو أقاربهم بصورة غير قانونية وذلك من خلال سوء استغلالهم للسلطة الممنوحة لهم (OCDE, 2008, p. 25)

فبالرغم من تعدد التعاريف إلا أن التعريف المعتمد في الكثير من الدراسات هو المقدم من قبل البنك الدولي الذي يعرفه سوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب خاصة (الشمري و الفتلي، 2011، صفحة 18) ، كما يتميز الفساد الإداري بعدة سمات منها: (بن مسلط الشريف، 2004، صفحة 42 ، 43)

— اشتراك أكثر من طرف في الفساد الإداري ؛

— السرية الشديدة في ممارسة الفساد الإداري ؛

— يجسد الفساد الإداري المصالح المشتركة والمنافع التبادلية لمرتكبيه؛

يعبر الفساد الإداري عن اتفاق بين إرادتي صانع القرار ومرتكبي الفساد الذين يضغطون على الطرف الأول لإصدار قرارات محددة تخدم مصالحهم الشخصية .

2.2 أسباب الفساد:

تختلف الأسباب المساعدة في انتشار الفساد، من أهمها ما يلي:

- شيوع القوانين المعقدة الغير واضحة والمعرضة للتغيير باستمرار؛
- كما ينمو الفساد ويشتد في البيئة التي تتميز بضعف العقوبات لردع المخالفين ؛ (طارق ابراهيم، 2016، صفحة 229، 230)؛
- غياب الحريات العامة وتحجيم مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام والرقابة؛
- الإجراءات معقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددتها ؛ (نوري، 2010، صفحة 376)
- انخفاض مستوى الدخل لدى الأفراد، وعدم الوفاء بالمتطلبات الضرورية للعيش، بالإضافة إلى عدم توزيع الثروة بشكل عادل في المجتمع (حسين خلف و حسين سعود، 2018، صفحة 164)؛
- اتساع دور وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يعتبر من أهم الأسباب لظهور الفساد، ويظهر هذا التدخل في عدة أشكال تتمثل في الإعانات الحكومية، التحكم في الأسعار، السياسات الحمائية كإنشاء قيود الاستيراد؛ (غسان و نعمان، 2011، صفحة 71 ، 72)
- غياب الشفافية والمسائلة .

3.2 أنواع الفساد:

يمكن تصنيف الفساد إلى عدة أنواع وذلك وفقا إلى مجموعة من المعايير:

— من حيث الحجم : (خلف السكارنة، 2011، صفحة 25)

أ. الفساد الصغير (الأفقي): هو فساد الدرجات الوظيفية الدنيا وهو الذي يمارس من فرد واحد

دون تنسيق مع الآخرين، لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاي من الآخرين؛

ب. الفساد الكبير (العمودي): هو فساد الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين، والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، وهو أشمل وأخطر لكونه يكلف الدولة مبالغ ضخمة.

— من حيث الانتشار أو نطاقه الجغرافي: (بونيرة و ماضي، 2018، صفحة 5)

أ. الفساد المحلي: وهو ما يعبر عن الفساد داخل البلد الواحد، ولا يخرج عن كونه فساد الموظفين أو رجال أعمال أو سياسيين محليين ممن لا يرتبطون بمخالفات وجرائم مع شركات أجنبية خارج الدولة؛

ب. الفساد الدولي: قد تأخذ ظاهرة الفساد أبعادا واسعة، تصل إلى نطاق عالمي وذلك ضمن الاقتصاد الحر، وتصل الأمور إلى أن تتربط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة بمنافع ذاتية متبادلة .

— من حيث طبيعة القطاع الذي يحدث فيه الفساد أو من حيث المظهر: (سالم الجمل، 2015، صفحة 539،540)

أ. الفساد السياسي: يقصد به استغلال النفوذ السياسي لشخص أو حزب لتحقيق مكاسب سياسية؛

ب. الفساد الاقتصادي: يحدث عندما يكون هناك تلاعب بالقوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي في الدولة لتحقيق مكاسب لشخص أو فئة معينة؛

ت. الفساد المالي: وهو التهرب من الضمانات التي تحكم القطاع المالي كمنح القروض بدون ضمانات، وتهريب الأموال خارج الدولة وغيرها؛

ث. الفساد الأخلاقي: يتمثل في الخروج على القيم الدينية والأخلاقية السائدة في المجتمع ؛

ج. الفساد التشريعي: يكون عند استغلال السلطة التشريعية لإصدار قوانين تخدم مصالح فئات معينة على حساب المصلحة العامة.

4.2 الآثار الناجمة عن الفساد :

يؤدي الفساد إلى العديد من النتائج السلبية منها:

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال المحلية ؛
 - الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي ؛
 - هجرة الكفاءات الاقتصادية نظراً لغياب التقدير و بروز المحسوبية في أشغال المناصب ؛
- (بشير المغربي، 2010، صفحة 243)

- هدر الموارد بسبب تداخل مصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة؛
- تدني مستوى المنافسة والكفاءة والابتكار :فالمدفوعات غير القانونية تعني أن الشركات ذات الأفضلية لا تتنافس في ظل مؤشرات سوق واحدة في الوقت الذي تواجه الشركات الجديدة عراقيل كبيرة للدخول إلى تلك الأسواق، وينتهي الأمر بالمستهلك إلى دفع سعر أعلى مقابل جودة أقل. (مزهود و شرابي، 2018، صفحة 4)؛
- يؤثر الفساد على بيئة الاستثمار وفعاليتها ومن انعكاساته هو انخفاض الكفاءة والإنتاجية والتنافسية ؛
- يقلل من فرص التنمية والتوظيف، ويزيد من معدلات البطالة، كما أنه يؤثر سلباً على ثقة المجتمع في الحكومة؛ (السبيعي، 2017، صفحة 187)
- كما أشارت العديد من الدراسات بأن الفساد الإداري والمالي له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي (زنقوفي، 2018، صفحة 4)
- يعمل الفساد على تقليل الإيرادات العامة وزيادة النفقات العامة وذلك من خلال التهرب الضريبي؛
- كما أن الفساد يؤثر على مستوى الفقر وتوزيع الدخل؛
- يؤدي الفساد إلى تحويل و تركيز الثروة في قلة من المجتمع . (معبد، 2012، صفحة 61).

3. تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد والدروس المستفادة:

1.3 إستراتيجية سنغافورة في مكافحة الفساد:

شهدت سنغافورة منذ الاحتلال البريطاني الى غاية استقلالها تفشي واسع للفساد في جميع القطاعات، وبالموازاة مع ذلك لم تقابلها مجهودات حقيقية وفعالة لمكافحته .

ومن بين الأسباب التي أدت الى ذلك هي القوانين الضعيفة، حيث كانت الجريمة غير قابلة للضبط وكانت الصلاحيات الممنوحة غير كافية لتمكينهم من القيام بواجباتهم بفعالية، إضافة الى ذلك كان جمع الأدلة صعبا بسبب ضعف قانون مكافحة الفساد، ومن الأسباب الأخرى انخفاض مستوى الدخل لدى الأفراد، وقلة الوعي لدى المجتمع (Muhammed, 2000, p. 3).

إلا بعد الاستقلال حين بدأت الحكومة السنغافورية في اتخاذ التدابير وسن قوانين صارمة ضد شتى أنواع الفساد . فبداية من الستينيات، تعاملت حكومة سنغافورة مع الفساد من خلال اعتمادها على إستراتيجية ذات بعدين والتي تمثلت في: (Lim, 2018, p. 93)

- تقليص فرص الفساد من خلال تعزيز التشريعات القائمة لمكافحة الكسب غير المشروع، وزيادة العقوبة على السلوكيات الفاسدة؛
- تخفيض الحوافز على سوء استغلال المسؤولين من خلال تحسين الرواتب وظروف العمل في الخدمة المدنية.

كما ارتكزت هذه الإستراتيجية على أربعة ركائز أساسية لمكافحة الفساد، وذلك بالاعتماد على الإرادة السياسية القوية كأساس وتمثلت في: (Hin, 2017, p. 123)

- هيئة مستقلة وفعالة في مكافحة الفساد ؛
- قوانين فعالة لمكافحة الفساد ؛
- الحكم الفعال والمستقل ؛
- إدارة حكومية فعالة.

واعتمدت على إستراتيجية تمثلت في: (الشمري و الفتلي، 2011، صفحة 219، 214)

— سياسة قوية تحارب الفساد في جميع المجالات، واستخدمت لذلك أساليب تقنيات المعلومات والاتصالات كالحكومة الالكترونية ؛

— قوانين صارمة مبنية على سلسلة من الإجراءات العقابية الرادعة للفساد ؛

— هياكل قوية ومنظمة كالجهود المبذولة في القطاع التعليمي والإجراءات الوقائية التي ساعدت على مكافحة الفساد، وذلك بالتركيز على وضع معايير محددة تتعلق بالسلوكيات المقبولة، ووضع معايير تتعلق بالتنفيذ ؛

— التركيز على أهمية التوعية بمخاطر الفساد، وإعادة تقييم البرامج المعتمدة في مجال مكافحة الفساد.

و من الآليات التي اعتمدت عليها مكتب التحقيق في ممارسات الفساد (**Corruption**

Practices Investigation Bureau) ويعتبر هذا المكتب هيئة مستقلة عن الشرطة، تقوم لتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص، ومراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية وإعادة هندستها بما يعمل على تقليل ممارسات الفساد. (فلاق و حدو، 2015، صفحة 21،22)

كما أن من أهم العوامل التي ساعدت على نجاح هذه الإستراتيجية هي (قراوي، 2020، صفحة 125،126):

— استقرار النظام السياسي، ووجود ممارسات شرعية بالطبقة السياسية؛

— وجود نظام ديمقراطي تسوده الشفافية؛

— ضمان مستوى المعيشي لائق من خلال توفير الأمن الوظيفي ؛

— ثقافة التعاون والتماسك السائدة وبناء مجتمع أساسه التعددية العرقية؛

— وجود نظام أجور محفز ومتناسب مع الأداء المقدم من طرف العامل سواء في القطاع العام أو الخاص؛

— الاهتمام بالتعليم كما ونوعاً؛

— الرغبة السياسية في القضاء على الفساد ؛

— وضع استراتيجيات وآليات جادة لمكافحة الفساد ؛

- رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش؛ (حاكمي و بن عوالي، 2019، صفحة 137)
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليلها من خلال برنامج العملية الصفرية مع تحديد جهة واحدة لتقديم الخدمة بدلا من تشتتها على أكثر من جهة. (مسعودي و مكاوي، 2019، صفحة 219)

2.3 موقع سنغافورة وفق مؤشرات الفساد:

نجحت سنغافورة منذ تبنيتها وتحسيد إستراتيجية مكافحة الفساد على تقليص ممارسات الفساد، وظهر هذا جليا في اكتسابها المراتب الأولى في العديد المؤشرات التي تقيس نسبة الفساد، سنعتمد في هذا العنصر على مؤشر مدركات الفساد، مؤشر الحوكمة العالمية.

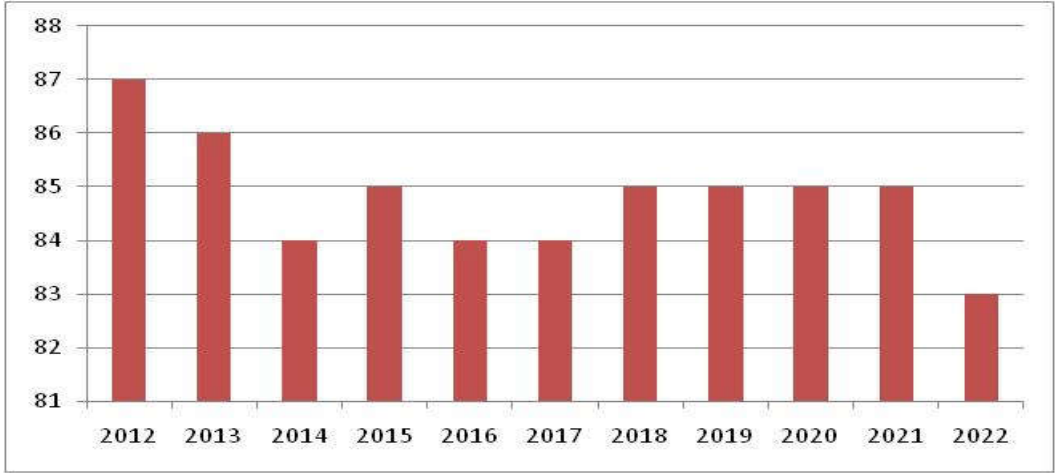
أ. **مؤشر مدركات الفساد:** يصدر من طرف منظمة الشفافية الدولية يقوم هذا المؤشر بترتيب الدول طبقا لدرجة إدراك المسؤولين في الدولة والسياسيين لوجود الفساد، يتراوح ما بين 0 الأكثر فسادا إلى 100 الأكثر نزاهة، كما يركز هذا المؤشر على الفساد في القطاع العام. (بوسعيد، 2021، صفحة 414).

من خلال الشكل التالي المؤشر مدركات الفساد لسنغافورة، يتضح أن سنغافورة حققت نتائج جيدة، حيث أنها تحصلت خلال الفترة ما بين 2012 - 2022 على قيم تفوق 80 نقطة، مما يجعلها من الدول الأكثر نزاهة في العالم، كما تركزت أيضا سنغافورة وفق منظمة الشفافية الدولية على المراكز العشر الأولى في العالم خلال نفس الفترة .

هذه النتائج تبين مدى قدرتها على السيطرة من انتشاره، ومدى نجاعة الإجراءات والسياسات التي اتخذتها سنغافورة في مكافحة الفساد، والإرادة السياسية للحكومة والتي تتميز بالكفاءة والشفافية.

من النتائج الايجابية لإستراتيجية سنغافورة في مكافحة الفساد أنه لها دور فعال في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى توطيد العلاقة بين الحكومة والأفراد من خلال الحكم الراشد لتحقيق المصلحة العامة للمواطنين. (Muhammed, 2000, p. 2)

الشكل 1: مؤشر مدركات الفساد لسنغافورة خلال الفترة 2012 - 2022



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على إحصائيات تاريخ الاطلاع 20 . 09 . 2023

<https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/sgp>

ب. **مؤشر الحوكمة العالمية:** يصدر من طرف البنك الدولي، يقوم هذا المؤشر على أساس ستة جوانب للحاكمية، تتمثل في: حرية التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، جودة التنظيم، حكم وسيادة القانون وضبط الفساد، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 2,5 سالب و 2,5 موجب، حيث القيم المرتفعة تعني مستوى أعلى من الحاكمية (بوسعيد، 2021، صفحة 415)

يوضح الجدول التالي النقاط المتحصل عليها في مختلف المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة العالمية، حيث نلاحظ من خلاله أن سنغافورة تحصلت على نقاط جيدة في أغلب المؤشرات الفرعية باعتبارها قريبة من 2,5، حيث تمثل متوسط المؤشرات الفاعلية الحكومة، الجودة التنظيمية، مكافحة الفساد، سيادة القانون، الاستقرار السياسي 2,24؛ 2,14؛ 2,12؛ 1,83؛ 1,43 على الترتيب، وهذا ما يدل على إرادة الحكومة وفعاليتها في تنفيذ إستراتيجيتها وقدرتها على السيطرة ومكافحة الفساد.

الجدول 1: مؤشر الحوكمة العالمية لسنغافورة خلال الفترة 2012 - 2022

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التعبير عن الرأي والمساءلة	0,05	0,04	-0,1	-0,16	-0,15	-0,17	-0,08	-0,21	-0,2	-0,14
الاستقرار السياسي	1,37	1,38	1,19	1,31	1,5	1,62	1,49	1,5	1,46	1,49
الفاعلية الحكومية	2,16	2,08	2,18	2,23	2,2	2,21	2,22	2,21	2,62	2,29
الجودة التنظيمية	1,96	1,96	2,23	2,26	2,18	2,11	2,13	2,16	2,21	2,23
السيادة القانون	1,72	1,7	1,82	1,81	1,82	1,82	1,84	1,87	1,87	1,86
مكافحة الفساد	2,12	2,07	2,07	2,09	2,08	2,13	2,17	2,16	2,15	2,17

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على إحصائيات تاريخ الاطلاع 20.09.2023

http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home%20%C3%A9%C3%A0_&

3.3 الدروس المستفادة من تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد:

من أهم الدروس المستفادة من نجاح سنغافورة في مكافحة الفساد:

- الأهمية الحاسمة للإرادة السياسية كأساس لمكافحه الفساد السياسية التي تعمل على إنشاء الأنظمة والمؤسسات للتفاعل معه ؛ (طه ياسين و احمد عبد، 2021، صفحة 454)
- بالإضافة الى تطبيق قوانين مكافحة الفساد بشكل محايد وتجنب استخدام الفساد كسلاح ضد المعارضين السياسيين؛ (Quah, 2016, p. 187)
- تطبيق سياسات وإجراءات مكافحة الفساد على كل شخص يثبت تورطه في الممارسات فاسدة بغض النظر عن مكانته أو نفوذه أي شمولية قوانين مكافحة الفساد؛ (طه ياسين و احمد عبد، 2021، صفحة 454)
- يجب أن تتميز سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد بالشمولية، حيث أنه لا يصلح إتباع سياسات تدريجية تراكمية جزئية؛ (غريالي و بن الحاج، 2023، صفحة 253)
- القيام بمراجعات مستمرة لسياسات والقوانين وإجراءات مواجهة الفساد.

4. خاتمة:

تعتبر مشكلة الفساد من أخطر المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول، حيث تشكل عائق في تحقيق التنمية، ويؤثر سلبا على بيئة الاستثمار وفعاليتها ومن انعكاساته هو

انخفاض الإنتاجية والتنافسية، كما يعمل على تحويل و تركيز الثروة عند أقلية المجتمع، ويؤثر على مستوى الفقر وتوزيع الدخل.

تعتبر إستراتيجية سنغافورة في مكافحة الفساد نموذجاً ناجحاً، وهذا باكتسابها المراتب الأولى في العديد المؤشرات التي تقيس الفساد كمؤشر مدركات الفساد، مؤشر الحوكمة العالمية، حيث أثبتت نجاحها من خلال الرغبة والإرادة السياسية للحكومة والتي تتميز بالكفاءة، الصرامة والشفافية علاوة على ذلك قوانين مكافحة الفساد التي تميزت بالردع . ومن النتائج الايجابية لإستراتيجية سنغافورة في مكافحة الفساد أنه لها دور فعال في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى توطيد العلاقة بين الحكومة والأفراد من خلال الحكم الرشيد لتحقيق المصلحة العامة للمواطنين.

حتى تكون المعالجة فعالة وشاملة للفساد يتطلب بناء استراتيجيات مستهدفة لمكافحة هذه الظاهرة، ويتجلى ذلك في إنشاء أنظمة وهيئات للحد منه، كذلك القيام بمراقبة و مراجعة مستمرة لسياسات والقوانين والإجراءات لمواجهة حتى تتماشى مع مختلف التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية .

5. قائمة المراجع:

1. أحمد مصطفى محمد معبد. (2012). الآثار الاقتصادية للفساد الإداري. الاسكندرية (مصر): دار الفكر الجامعي.
2. بلال خلف السكارنة. (2011). الفساد الإداري (الطبعة الاولى). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
3. حمزة حسن خضر الطائي، ومازن ليلو راضي. (2015). الفساد الاداري في الوظيفة العامة (الإصدار الطبعة الاولى). عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.
4. عبد الكريم مصطفى محمود. (2012). - اتفاقية مكافحة الفساد: نفاذ وتطبيق اتفاقية مكافحة الفساد في القانون الداخلي وأثرها في مكافحة الفاسدين واسترداد الأموال . دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع.
5. هاشم الشمري، وايتار الفتلي. (2011). الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية (الطبعة الاولى). عمان: دار البيازوردي العلمية للنشر والتوزيع.
6. OCDE. (2008). CORRUPTION: GLOSSAIRE DES NORMES PÉNALES INTERNATIONALES.
7. احلام قراوي. (2020). عرض تجربة سنغافورة في مجال مكافحة الفساد كتجربة عالمية رائدة. مجلة المنهل الاقتصادي، 3 (2)، 129_121.
8. إسماء علاء الدين نوري. (2010). دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد(دراسة حالة العراق). مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، 2 (6)، 367 _ 403.
9. امنة مسعودي، وسيد محمد مكاوي. (2019). النموذج السنغافوري لمكافحة الفساد ودوره في ارساء التنمية المستدامة. الباحث في العلوم القانونية والسياسية، 1 (1)، 211-227.
10. بوحفص حاكمي، والخالدية بن عوالي. (2019). التجارب الدولية في مجال إرساء الحوكمة ومكافحة الفساد المالي والإداري -دروس مستخلصة للجزائر-. المقيزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 3 (1)، 119-143.
11. سارة بوسعيد. (2021). تجربة الامارات العربية في مكافحة الفساد والوقاية منه دراسة تحليلية 2010 _2020. مجلة العلوم الإنسانية، 21 (2)، 410 _ 432 .
12. طلال بن مسلط الشريف. (2004). ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، 18 (2)، 31، 56 .
13. علياء حسين خلف، وضياء حسين سعود. (2018). مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق. مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم (42)، 160 _ 185.
14. فلاح بن فرج السبيعي. (2017). أثر تطبيق الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري في الشركات المالية السعودية. المجلة العربية للإدارة، 37 (1)، 181، 206.

15. فيصل عبد غسان، وفاتن سعد نعمان. (2011). الفساد الاداري أسبابه، أثاره، سبل معالجته. مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، 1 (1)، 63_88.
16. كوثر طه ياسين، ومصطفى احمد عبد. (2021). العوامل السياسية والمؤسسية واثرها في مكافحة الفساد في سنغافورة. مجلة دراسات دولية (87)، 431_458.
17. محمد فلاق، وسميرة أحلام حدو. (2015). دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري _ تجارب دولية _ . مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 1 (1)، 8_27.
18. نوال طارق ابراهيم. (2016). الفساد المالي والاداري : مفهومه، اسبابه، انواعه وسبل معالجته في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 94 (22)، 224 _ 241.
19. هشام مصطفى محمد سالم الجمل. (2015). الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي. مجلة كلية الشريعة والقانون، 30 (2)، 526-619.
20. Hin, K. T. (2017). CORRUPTION CONTROL IN SINGAPORE. *Resource material series* (83), 122 _131.
21. Lim, V. (2018). AN OVERVIEW OF SINGAPORE'S ANTI-CORRUPTION STRATEGY AND THE ROLE OF THE CPIB IN FIGHTING CORRUPTION. *RESOURCE MATERIAL SERIES* (104), 92_98.
22. Quah, J. S. (2016). Singapore's Success in Combating Corruption: Four Lessons for China. *American Journal of Chinese Studies* , 32 (2), 187-209.
23. فايزة بونويرة، وبلقاسم ماضي. (2018). العلاقة بين الفساد الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية. جامعة قلمة، الجزائر.
24. فوزية زنفوني. (2018). الممارسات العملية للفساد الإداري التشخيص والعلاج-. الملتقى الوطني الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، (صفحة 1_10). جامعة قلمة، الجزائر.
25. محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2010). الفساد الاداري أسبابه واثاره وأهم اساليب مكافحته . المؤتمر السنوي العام " نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد " ، (صفحة 225_265). مصر .
26. هاجر مزهود، وعبد العزيز شرابي. (2018). تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية. الملتقى الوطني :الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية. جامعة قلمة، الجزائر.
27. هاجر نؤارة غريالي، وجلول ياسين بن الحاج. (2023). تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد والحد منه مع الاشارة الى فضيحة مالية. المؤتمر الدولي حول سبل الاستفادة من الجهود المبذولة في مجال مكافحة الفساد المالي والاداري على الصعيد الدولي والاقليمي، (صفحة 235_258).
28. Muhammed, A. (2000). Eradicating Corruption—The Singapore Experience. *The Seminar on International Experiences on Good Governance and Fighting Corruption*, (p. 1_9). Bangkok.

29. <https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/sgp> (20.09.2023)
30. http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home%20%C3%A9%C3%A0_&
(20.09.2023)